



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 24 نيسان / أبريل، 2019

تداعيات تصنيف واشنطن الحرس الثوري منظمة إرهابية على الاقتصاد الإيراني

وحدة الدراسات السياسية

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: 974+ 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	تاريخ العقوبات الأميركية على مؤسسة الحرس
2	احتمالات تأثير النشاطات الاقتصادية لمؤسسة الحرس
4	حدود مرونة الاقتصاد الإيراني
5	خاتمة
5	المراجع

مقدمة

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في 8 نيسان/ أبريل 2019 تصنيف مؤسسة حرس الثورة الإسلامية (المعروف بالحرس الثوري الإيراني) منظمة إرهابية. ويعد هذا التصنيف لمؤسسة حكومية قراراً غير مسبوق، يأتي ضمن سياسة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي تعمل على تحقيق الحد الأقصى من الضغط على الحكومة الإيرانية⁽¹⁾، وذلك بعد انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي في عام 2018. وتسوّغ واشنطن قرار التصنيف بما يلي:

- دعم مؤسسة الحرس كيانات تصنفها واشنطن منظمات "إرهابية"، مثل حزب الله، وحركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي (الفلسطينية)، وكتائب حزب الله، وكتائب الأشر.
- اختطاف مواطنين أميركيين وقتلهم؛ إذ تقدّر واشنطن عدد جنودها في العراق الذين تسببت طهران في مقتلهم بـ 603 جنود، أي 17 في المئة من جنودها المقتولين في الفترة 2003 - 2011.
- تنفيذ مؤسسة الحرس عمليات "إرهابية" في بلدان مختلفة من العالم كألمانيا، والبوسنة، وبلغاريا، وكينيا، والبحرين، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة، وغيرها.

ولّد هذا القرار ردود فعل إيرانية أدانته؛ فقد ردّ عليه المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بتصنيف القيادة المركزية الأميركية منظمة إرهابية والحكومة الأميركية دولة راعية للإرهاب. ومن شأن القرار الأميركي وردّة الفعل الإيرانية أن يرفعاً مخاطر الصدام بين طهران وواشنطن. والأهم، قد يهدد هذا التصعيد سلامة إمدادات النفط في منطقتي الخليج والشرق الأوسط.

تاريخ العقوبات الأميركية على مؤسسة الحرس

في بداية عام 2017، أخذت إدارة ترامب تدرس إدراج مؤسسة الحرس ضمن لائحة التنظيمات الإرهابية. ولواشنطن تاريخٌ يربو على عقد في فرض عقوبات اقتصادية على مؤسسة حرس الثورة الإسلامية وأذرعها الاقتصادية والهندسية وتصنيف بعض منها مؤسسات «إرهابية». ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2007 فرضت وزارة الخارجية عقوبات بموجب قرار تنفيذي على مؤسسة الحرس إلى جانب وزارة الدفاع ومؤسسة لوجستيات القوات المسلحة في إطار جهود مكافحة الانتشار⁽²⁾. وضمن الحزمة نفسها، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على فيلق القدس - وهو قطاع النخبة في مؤسسة الحرس المسؤول عن العمليات الخارجية - وذلك بسبب دعمه حركة طالبان (الأفغانية) وحركات أخرى تصنفها واشنطن «إرهابية»، تمثلت في سلسلة من العقوبات على المصارف الإيرانية التي حددتها المؤسسات الأميركية مؤسسات مالية تسهل نشاطات مؤسسة الحرس، وهي مصارف "بانك ملي ايران"، و"بانك ملت"، و"بانك صادرات ايران".

وأما أهم قرارات استهداف مؤسسات الحرس الاقتصادية فكان قرار فرض عقوبات على مؤسسة خاتم الأنبياء (قرارگاه سازندگی خاتم الانبياء) في العام نفسه ضمن حزمة عقوبات استهدفت مؤسسة الحرس في 2007. ثم فرضت وزارة الخزانة الأميركية في شباط/ فبراير 2010 عقوبات على رئيس المؤسسة الجنرال رستم

1 Washington, DC, Office of the Spokesperson, Fact Sheet, "Designation of the Islamic Revolutionary Guard Corps," U.S Department of State, 8/4/2019, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2uUoG2U>

2 "Fact Sheet: Designation of Iranian Entities and Individuals for Proliferation Activities and Support for Terrorism," U.S Department of Treasury, Press Center, 25/10/2007, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2ZjkoLJ>

قاسمي وعلى سلسلة من الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تستحوذ عليها المؤسسة⁽³⁾. وفي آذار/مارس 2012، فرضت الخزانة الأميركية عقوبات على عدة شخصيات وشركات إيرانية، منها شركة صدرا للصناعات الملاحية، التي تُصنّف ملكاً لمؤسسة خاتم الأنبياء⁽⁴⁾. وقد استمرت واشنطن منذ ذلك الحين في فرض عقوبات على شخصيات وشركات تابعة للحرس، كان آخرها في أيار/مايو 2018 حيث فرضت عقوبات على شبكة اقتصادية إيرانية في الإمارات مرتبطة بفيلق القدس⁽⁵⁾، ثم عقوبات فرضتها واشنطن في آذار/مارس 2019 على شبكات إيرانية تنشط في إيران وتركيا والإمارات⁽⁶⁾.

احتمالات تأثر النشاطات الاقتصادية لمؤسسة الحرس

تقوم مؤسسة الحرس بدور محوري في الاقتصاد الإيراني من خلال شركات اقتصادية عملاقة، تولي مسؤولين منها إدارة مؤسسات اقتصادية شبه حكومية؛ كالجمعيات الخيرية (المعروفة بـ "البنياذ")، وقوات الباسيج المنضوية تحت مظلة مؤسسة الحرس التي تنخرط أيضاً في نشاطات اقتصادية واسعة. وتتفاوت تقديرات استحواذ مؤسسة الحرس على الناتج المحلي الإجمالي الإيراني؛ فوفقاً لأحد هذه التقديرات، تستحوذ على ما يربو على 50 في المئة منه⁽⁷⁾. ووفقاً لدراسة واحدة، من مجمل الشركات الحكومية التي تمت خصصتها في الفترة 2004 - 2009، كان لشركات تتبع الحرس (بصورة مباشرة أو غير مباشرة)، مثل مؤسسات التأمين الاجتماعي ومشروع أسهم العدالة، نصيب الأسد من الاستحواذات، بينما تبقى للقطاع الخاص (الحقيقي) 13.5 في المئة⁽⁸⁾.

يُعتبر نشاط مؤسسة خاتم الأنبياء مؤشراً على النفوذ الاقتصادي لمؤسسة الحرس، وذلك لانخراطها في مقاولات في قطاعات إستراتيجية تتضمن النفط، والتعدين، والاتصالات، والمطارات، والجسور، والسدود المائية، وغيرها من القطاعات والبنى التحتية. وقد تأسست خاتم الأنبياء في عام 1990 لتدعم جهود مؤسسة الحرس التي بدأت في أعقاب الحرب العراقية - الإيرانية لإعادة الإعمار. وفي مراحل لاحقة بعد نمو المؤسسة، بات جزء من العقود التي تلتقتها من الحكومة بالأمر المباشر عوضاً عن الفوز بها من خلال مناقصات، وذلك في العقود السابقة. ونتيجة لذلك، إلى جانب أسباب أخرى، أصبح نشاط المؤسسة في مجال المقاولات يتوسع باستمرار، على حساب مقاولي القطاع الخاص. وقد استمرت المؤسسة في النمو خلال العقد الجاري، في حال اعتبار العدد المعلن عن العاملين في مشاريع المؤسسة مؤشراً على توسعها الاقتصادي. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2014، صرح الجنرال عبادالله عبدالهى، الرئيس السابق للمؤسسة، بأن عدد العاملين يصل إلى 135 ألف شخص، من بينهم 2560 شخصاً فقط يعملون ضمن الفريق الأساسي للمؤسسة ليتبقى المتعاقد معهم من غير العاملين الأساسيين⁽⁹⁾. وأما في نيسان/أبريل 2019 فقد صرح سعيد محمد، رئيس المؤسسة،

3 "Treasury Targets Iran's Islamic Revolutionary Guard Corps," U.S Department of Treasury, Press Center, 10/2/2010, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2Vg9BHT>

4 "Treasury Announces Additional Sanctions Against Iranian Engineering and Shipping Firms," U.S Department of Treasury, Press Center, 28/3/2012, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2GucYTI>

5 Lesley Wroughton, "U.S., UAE Crack Down on Network for Smuggling Funds to Elite Iran Group," *Reuters*, 10/5/2018, accessed 17/4/2019, at: <https://reut.rs/2G4BU01>

6 "US Hits Iranian Bank, Companies with New Sanctions," *Aljazeera English*, 26/3/2019, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2HMIhUe>

7 Kevan Harris, "The Rise of The Subcontractor State: Politics Of Pseudo-privatization In The Islamic Republic Of Iran," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 45, no. 1 (February 2013), p. 45, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2lI0iae>

8 *Ibid.*, p. 46.

9 مهرداد سيد عسگرى، "پیامدهای اقتصادی احتمالی تروریستی خواندن سپاه پاسداران چیست؟"، بي بي سي فارسي، 2019/4/9، شوهد في 2019/4/17، <https://bbc.in/2V6tIrU>

بأن عدد العاملين وصل إلى 200 ألف شخص، من بينهم 2000 شخص يعملون ضمن الفريق الأساسي⁽¹⁰⁾. وبناء على ما سبق من تصريحات، في الفترة 2014 - 2019، ارتفع عدد العاملين المتعاقد معهم بنسبة 48 في المئة تقريباً، في حين تراجع عدد العاملين الأساسيين بنسبة 22 في المئة تقريباً. وقد ازدادت، من الناحية الأسمية (بالريال الإيراني)، ميزانية مؤسسة خاتم الأنبياء في موازنة الدولة في عام 2019 مقارنة بعام 2018 بنسبة 30 في المئة تقريباً⁽¹¹⁾.

ووفقاً لمسؤولي خاتم الأنبياء، يعمل لدى المؤسسة عدد كبير من متعاقدي القطاع الخاص يصل إلى 5000 شركة⁽¹²⁾. فمن المحتمل أن يتأثر المتعاقدون مع خاتم الأنبياء بقرار تصنيف حرس الثورة الإسلامية ضمن لائحة الإرهاب الأميركية، إذ تزيد مخاطر عملهم مع المؤسسة، وإن كان تم فرض عقوبات عليها وعلى مسؤوليها منذ فترة تزيد على عقد، على نحو يجعل المخاطر حاضرة بالنسبة إلى المتعاقدين منذ مدة. ومن جهة أخرى، قد تزيد تكلفة استيراد المواد والآلات التي تحتاج إليها خاتم الأنبياء لتنفيذ مشاريعها، حيث صرح رئيسها سعيد محمد بأن المؤسسة تقوم بتأمين 70 في المئة من احتياجاتها محلياً، بينما تستورد البقية، وهو ما يعني أن الواردات (30 في المئة) لا تزال تمثل نسبة معتبرة من حاجاتها⁽¹³⁾. وبناء على النقطتين السابقتين، قد تجد المؤسسة صعوبة في جذب بعض المتعاقدين لإحجامهم عن التعاون، وقد تزيد تكلفة الواردات أيضاً بسبب العقوبات المتزايدة، على نحو قد يؤثر سلباً في قدرة المؤسسة على العمل في ساحات اقتصادية. وقد ينعكس ذلك أيضاً على تعاقدات خاتم الأنبياء وخططها في الخارج، خاصة في سورية والعراق، حيث أصبحت هاتان الدولتان، إلى جانب دول أخرى، من الملاذات القليلة للشركات المرتبطة بمؤسسة الحرس. ولكن من شأن النفوذ السياسي والأمني الإيراني الواسع في العراق أيضاً أن يدعم مساعي الشركات المرتبطة بمؤسسة الحرس في الحصول على عقود مقاولات؛ فقد تمخض مثلاً عن زيارة الرئيس حسن روحاني العراق في آذار/مارس 2019 وما تلاها من مشاورات، عقد عدة اتفاقات استثمارية قد يكون لهذه الشركات نصيب الأسد منها، إذا دخلت حيز التنفيذ في المستقبل القريب.

قد تستمر مؤسسة حرس الثورة الإسلامية في الاستفادة من عوائد اقتصادية، بالرغم من إدراجها على لائحة الإرهاب، من خلال إعفاءات اقتصادية أميركية، مثل الإعفاء الذي قدمته واشنطن للنشاط الاقتصادي لميناء شاه بهار الإيراني المطل على خليج عمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2018⁽¹⁴⁾. وتعود أهمية الميناء إلى أن الهند تستخدمه تجارياً للتكامل مع وسط آسيا، وتستخدمه أفغانستان منفذاً بحرياً بديلاً من باكستان، وهو ما يربطها تجارياً بالهند من دون عائق أيضاً. تولت مؤسسة خاتم الأنبياء تنفيذ المرحلة الأولى والأساسية من مشروع الميناء الذي تم افتتاحه في كانون الأول/ديسمبر 2017⁽¹⁵⁾. وعرضت في كانون الثاني/يناير 2019 تنفيذ المرحلة الثانية منه⁽¹⁶⁾. ولكن ليس معلوماً بعد ما إذا كانت الحكومة ستسلم المؤسسة المشروع. يخلق الإعفاء الأميركي للميناء وإدراج مؤسسة الحرس على لائحة الإرهاب الأميركية، مساحة لنشاطات شركات الحرس في شاه بهار.

10 "فرمانده قرارگاه سازندگی خاتم الأنبياء (ص): ۲۴۹ پروژه فعال در تحریم‌های فعلی داریم/تحریم سپاه نشان داد راهمان را درست رفتیم"، خبرگزاری فارس، 2019/4/17، شوهده في 2019/4/17، في: <https://bit.ly/2IGssVv>

11 "بودجه سپاه و قرارگاه خاتم در لایحه بودجه ۹۸ افزایش یافت +جدول"، اقتصاد نیوز، 2018/12/25، شوهده في 2019/4/17، في: <https://bit.ly/2IFIG2s>

12 Ahmad Majidiyar, "I.R.G.C.'s Khatam al-Anbiya Eyes Leading Role in Syria's Reconstruction," Middle East Institute, 13/12/2017, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2Xp0F08>

13 "فرمانده".

14 "US Exempts Indian-Backed Chabahar Port From Sanctions," *Financial Tribune*, 9/11/2018, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2Gum6Y0>

15 suhasini haidar, "Iran Inaugurates Chabahar Port," *The Hindu*, 3/12/2017, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2VadRbJ>

16 "Commander: Khatam al-Anbiya Construction Headquarters Ready to Develop 2nd Phase of Chabahar Port," *Fars News Agency*, 22/1/2019, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2GkKLNN>

حدود مرونة الاقتصاد الإيراني

يضع إدراج واشنطن حرس الثورة الإسلامية على لائحة الإرهاب للاقتصاد الإيراني أكثر تحت المجهر، نظرًا إلى دور المؤسسة المحوري في المنظومة الاقتصادية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويترك تأثيرات متناقضة في شركات الحرس؛ إذ إن العقوبات التي تؤدي إلى إضعاف القطاع الخاص الإيراني تترك مساحات تحرك أكبر للشركات المرتبطة بالحرس، بصورة شبه احتكارية. لكن قد يجعل قرار الإدراج الأميركي عمل هذه الشركات في وضع أصعب أيضًا، ويدفعها إلى التوسع خارجيًا في مناطق نفوذ طهران الجيوسياسي أيضًا.

خفض البنك الدولي في تقرير له صدر في نيسان/ أبريل 2019 تقديراته لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لإيران، مقارنة بآخر توقّع له، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018؛ ففي حين ثبتّ البنك توقعاته بشأن نمو الاقتصاد بمعدل سالب 1.6 في المئة، تراجعت في عام 2019 من سالب 3.7 إلى سالب 3.8 في المئة، وخفض أيضًا توقعاته لنمو عام 2020 ليتراجع من 1.2 إلى 0.9 في المئة⁽¹⁷⁾. تمثلّ هذه التقديرات تراجعًا معتبرًا لتقديرات صندوق النقد الدولي التي وردت في تقريره السنوي عن إيران الصادر في عام 2018. فقد توقع الصندوق أن تحقق إيران معدلات نمو بنسب 4 و4 و4.1 لأعوام 2018، و2019، و2020، على التوالي⁽¹⁸⁾. وكان لدورتيّ العقوبات الاقتصادية التي فرضتها واشنطن على طهران في عام 2018 بعد انسحابها من الاتفاق النووي تأثير كبير في الأداء الاقتصادي، مع تراجع صادرات خام النفط والسوائل الغازية، وإحجام شركات دول الاتحاد الأوروبي ذات الوزن الثقيل عن الاستثمار والتجارة مع إيران.

أثّرت موجة السيول التي اجتاحت 25 محافظة إيرانية في ربيع 2019 في آفاق النمو الاقتصادي في إيران، حيث تُقدر الحكومة الإيرانية وصول الخسائر في البنية التحتية إلى 2.5 مليار دولار أميركي⁽¹⁹⁾. وعلى الأرجح سيكون للشركات المرتبطة بمؤسسة الحرس دور محوري في إصلاح الأضرار، فقد أعلن رئيس خاتم الأنبياء في نيسان/ أبريل 2019، أن للمؤسسة 700 عنصر إنساني و385 آلة في المناطق التي اجتاحتها السيول لدعم جهود الإغاثة⁽²⁰⁾. من شأن هذه الأحداث أن تؤدي إلى زيادة النفوذ الاقتصادي والسياسي للشركات المرتبطة بمؤسسة حرس الثورة الإسلامية، على نحو قد يترتب عليه ما يلي:

- تمثلّ العقوبات المتزايدة على الاقتصاد الإيراني عامة وعلى حرس الثورة الإسلامية خاصة عقبة أمام جهود الرئيس حسن روحاني السابقة، والرامية إلى تقليص النشاطات الاقتصادية للحرس والمؤسسات العسكرية الأخرى التي تتوسع استثماراتها من خلال صناديق التأمين الاجتماعي التي تمتلكها.
- تستمر جهود الاتحاد الأوروبي وإيران لتفعيل القناة المالية الخاصة (المعروفة باسم INSTEX) التي يسعى الطرفان إلى استخدامها للحيلولة دون وقوع الشركات الأوروبية تحت طائلة العقوبات الأميركية، غير أن إدراج مؤسسة حرس الثورة على لائحة الإرهاب الأميركية يضع المزيد من التعقيدات أمام تفعيل القناة المالية واستدامتها.

17 World Bank Group, *Reforms and External Imbalances: The Labor-Productivity Connection in the Middle East and North Africa* (April 2019), accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2V7mB2h>; World Bank Group, *Iran Economic Monitor: Weathering Economic Challenges* (Fall 2018), accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2ZocPZ5>

18 IMF, *Islamic Republic of Iran: 2018 Article IV Consultation - Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Islamic Republic of Iran*, 29/3/2018, accessed on 17/4/2019, at: <https://bit.ly/2IKHREF>

19 Bozorgmehr Sharafedin (rep.), Raissa Kasolowsky (ed.), "Iran Says Recent Floods Caused up to \$2.5 Billion in Damage," *Reuters*, 14/4/2019, accessed on 17/4/2019, at: <https://reut.rs/2va9UVR>

20 فرمانده قرارگاه سازندگی خاتم الانبياء(ص) خير داد: فعاليت ۳۸۵ دستگاه ماشين آلات قرارگاه خاتم در مناطق سيل زده كشور، باشگاه خبرنگاران جوان، 2019/4/5، شوهده في 2019/4/17، في: <https://bit.ly/2UKKYDo>

• من شأن الضغوط المتزايدة على مؤسسة حرس الثورة أن تُفشل جهود حكومة روحاني بخصوص انضمام إيران إلى مجموعة العمل المالي (المعروفة باسم FATF). في الفترات الماضية دارت جدالات واسعة بين الساسة "البراغماتيين" و"المتشددين" حول انضمام إيران إلى الاتفاقية. ويرى الداعمون الدور الإيجابي للاتفاقية في تحسين ارتباط المصارف الإيرانية بالمصارف العالمية، في حين يرى معارضوها أنها ستعيق دعم إيران (خاصة حرس الثورة الإسلامية) المالي كيانات مسلحة من غير الدول، التي يراها المخططون الإستراتيجيون الإيرانيون حجر أساس في إستراتيجية طهران المعروفة باسم "الدفاع المتقدم" Forward Defence في الإقليم.

خاتمة

لإدراج مؤسسة حرس الثورة الإسلامية على لائحة الإرهاب الأميركية تداعيات واسعة ومتفاوتة داخلياً وخارجياً؛ فعلى المستوى الداخلي سيصبح الاقتصاد الإيراني أكثر هشاشة، ولكن ستتضاعف مبررات توسع النفوذ الاقتصادي للمؤسسة التي تمثل عماد نظام الجمهورية الإسلامية. أما على المستوى الإقليمي، فستزداد احتمالات الصدام بين طهران وواشنطن مباشرة، أو بالوكالة، عبر حلفائهما في الإقليم، على نحوٍ قد يترك تداعيات كبيرة إذا جرى استهداف منشآت وناقلاتٍ نفط وغاز، خاصة في مضيق هرمز.

المراجع

- Harris, Kevan. "The Rise of The Subcontractor State: Politics Of Pseudo-Privatization in The Islamic Republic of Iran." *International Journal of Middle East Studies*. vol. 45. no. 1 (February 2013).
- Majidiyar, Ahmad. "I.R.G.C.'s Khatam al-Anbia Eyes Leading Role in Syria's Reconstruction." Middle East Institute. 13 February 2017. at: <https://bit.ly/2Xp0F08>.
- IMF. *Islamic Republic of Iran: 2018 Article IV Consultation - Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Islamic Republic of Iran*. 29 March 2018. at: <https://bit.ly/2IKHREF>.
- World Bank Group. *Iran Economic Monitor: Weathering Economic Challenges (Fall 2018)*. at: <https://bit.ly/2ZocPZ5>.
- _____. *Reforms and External Imbalances: The Labor-Productivity Connection in the Middle East and North Africa* (April 2019). at: <https://bit.ly/2V7mB2h>.